

## بيان

بعد سلسلة من اللقاءات مع النيابة الاقليمية ومدير الاكاديمية ومطالبتنا بإجراء حركة محلية استثنائية لتقليص العدد الكبير للتكليفات السنوية التي ترهق نساء ورجال التعليم وتمنع استقرارهم النفسي والاسري مما يربك السير العادي للعملية التعليمية التعلمية كل بداية موسم دراسي، وبعد اصدار المذكرة المنظمة للحركة المحلية الاستثنائية، الا اننا نسجل كجامعة وطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ما يلي:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار مقترحات اللجنة الاقليمية فيما يخص الحركة.
  - الاسراع في اصدار مذكرة موازية "قروي حضري" على أساس أن تفتح فقط مقاطعتي سيدي يوسف بن علي و المحاميد للراغبين في المشاركة من العالم القروي.
  - فتح المناصب الشاغرة في العالم القروي في الحركة الوطنية والجهوية.
  - الغاء شرط "الا يترك خصاص" في مقاطعتي سيدي يوسف بن علي والمحاميد.
  - قبول طلبات المشاركين "حضري قروي" المتفق عليه مسبقا.
- وفي الاخير، اننا نعلن تشبثنا بإجراء حركة محلية منصفة لنساء ورجال التعليم في المجالين الحضري والقروي.